مراسلات قناصل فرنسا في ايالة الجزائر1642-1827

د. وداد بيلامي
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تعد المراسلات القنصلية التي كان يتبادلها القناصل الفرنسيين في إيالة الجزائر مع السلطة المركزية الفرنسية والتي تغطي الفترة الممتدة 1642-1827، مصدرا مهما وغنيا لكتابة تاريخ الجزائر خلال الفترة الحديثة، حيث تعتمد على تسجيل النشاط القنصلي في أدق صوره وتفاصيله، كما تنقل لنا فكرة واضحة عن الواقع السياسي والعسكري والاقتصادي للإيالة العثمانية. ومنذ انشاء غرفة التجارة في مارسيليا أوائل شهر أوت من العام1599 عهدت السلطات الفرنسية تدريجياً إليها بعدد من المهام، بما في ذلك الإدارة العامة للامتيازات التجارية للفرنسيين في المشرق وكذا في الايالات العثماني (الجزائر وتونس) ، وعلاوة على ذلك، وبناءً على قرار صادر عن مجلس الدولة في الواحد والثلاثين من شهر جويلية العام 1691، كان من ضمن مهامها أيضا تنظيم رواتب القناصل وموظفيهم من نواب القناصل والمستشارين والمترجمين الفوريين .ومن بين المناصب القنصلية، برز منصب قنصل ايالة الجزائر و كان الهدف الأول من انشاء هذا المنصب الحفاظ على المصالح الاقتصادية الفرنسية و الامتثال للمعاهدات وحفظ السلام بين فرنسا وايالة الجزائر . (Boulanger, P. 2006)

وحسبما تكشفه لنا وثائقنا المتمثلة في مراسلات قناصل فرنسا في ايالة الجزائر، كان هؤلاء القناصل من الشخصيات البارزة الذين لعبوا دور السفراء، حيث كانوا يراسلون الحكومة الفرنسية مباشرة وأكثر من ذلك بشكل يكاد يكون يومي ويتلقون تعليماتها للدخول في علاقات مع دوائر الحكم في الإيالة التي كانت من جهتها تمارس جميع صلاحيات السيادة الوطنية. و ضمن هذا الاطار يهدف هذا المقال إلى إبراز أهمية هذه الوثائق الجزائر لدراسة تاريخ الجزائر العثمانية. و سنحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

ما هي وثائق الشؤون الخارجية les affaires étrangères المتمثلة في مراسلات قناصل فرنسا في ايالة الجزائر؟ وماهي المواضيع التي تتناولها مراسلات القناصل الفرنسي؟ كيف يمكن استثمارها في كتابة التاريخ السياسي والعسكري والاقتصادي للجزائر العثمانية؟

وثائق أرشيف القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر:

نلاحظ أن المراسلات محل الدراسة تمت ببين القناصل الفرنسيين في إيالة الجزائر والسلطة الفرنسية المركزية وتغطي في مجملها الفترة الممتدة ما بين 1642-1827، وتعتمد في مجملها على تسجيل النشاط القنصلي في ايالة الجزائر بكل تفاصيله . وأول ما تم حفظ بعض السجلات من هذه المراسلات كان في مركز الأرشيف الدبلوماسي في مدينة نانت الفرنسية Nantes ، حيث وضع لها باسكال اوفان Pascale Even أول كشاف تحليلي سنة 1988. وقد أماط هذا الكشاف اللثام عن انقطاعات وثائقية عديدة أعزى باسكال إيفان سببها إلى إتلاف مجموعات من الوثائق خلال حملة .Duquesneديكازن على مدينة الجزائر سنة 1683. ولكن هذه الانقطاعات تم تجاوزها بفضل اكتشاف مجموعات أخرى من المراسلات القنصلية الفرنسية كانت في حوزة الأمانة العامة للبحرية الفرنسية في شكل سجلات. وتم إرسال هذه المجموعة إلى أرشيف البحرية بوزارة الخارجية الفرنسية بعد الثورة الفرنسية وقد تم نقلها في الأخير إلى الأرشيف الوطني الفرنسي بباريس أواخر سنة ديسمبر من العام 1932 وإلى بداية شهر جانفي من العام 1933، حيث حُفظت تحت تسمية: Affaires étrangères B1 et B3 ومنحت الرموز (A. E. B1/115 à 145). وهذه السجلات هي ذاتها التي جمعها وصنفها وحللها الباحث الجزائري المتميز ومدير الأرشيف الوطني الجزائري سابقا، محمد طويلي في الكشاف التحليلي للسجلات القنصلية. (Touili,2002, P. XII)

كما حفظت مجموعة أخرى في أرشيف ما وراء البحار في (Aix-en-Provence) وهي المؤرشفة تحت أرقام:

Série A1-3A-1-2AA) Consulat de France à Alger, Bône et Oran, (1686-1835 تم تحويلها إلى وثائق مصورة يتاح الاطلاع عليها فقط في صيغة الميكروفيش، وبعملنا عليها في صيغتها المصورة تلك لاحظنا سوء التصوير وعدم قابليتها للقراءة في أغلب الأحيان بسبب الطريقة لتي تم تصويرها بيها ، مما تسبب لنا في عقبة كبيرة لم نستطع تجاوزها. (ينظرالملحق رقم: 1 نموذج من الوثائق الرديئة التصوير) ولحل المشكلة تقدمنا بعدة طلبات للمسؤولين عن أرشيف ما وراء البحار لأجل تمكيننا من معاينة الوثائق مباشرة وتوالت طلباتنا التي أخذ وقت دراستها من طرف المسؤولين على الأرشيف في إكس أون بروفونس عدة أشهر. وبعد انتظار طويل صدر قرار يرخص لنا معاينة الوثائق في صيغتها الورقية ولكن بشروط صارمة من حيث التعامل معها عن طريق لمسها وتصفحها وكذا كيفية التصوير واستخدام الإضاءة. لقد كانت هذه أول مرة يتم تداول مراسلات القناصل الفرنسيين في ايالة الجزائر في صيغتها الورقية بعد ترميمها ومنعها من التداول حوالي أكثر من أربعين سنة حفاظا عليها من التلف. وقد لاحظنا تنوعها وثراءها واكتشفنا وثائق محفوظة لم تكن مقيدة أصلا في الكشاف المتوفر في مقر أرشيف ما وراء البحار في صيغته الورقية وكذلك في الكشاف التحليلي المتاح في شكل محرك بحث على الشبكة العنكبوتية.

و اثناء عملنا على تصوير الملفات التي تضمنتها العلب الحافظة لاحظنا انها كانت مختلفة عن مراسلات القناصل الفرنسين في مدينة الجزائر المحفوظة في الأرشيف الوطني بباريس من حيث الشكل، حيث لم تكن عبارة عن سجلات وإنما كانت علباً حافظة تحتوي ملفات كل ملف منها يتضمن عددا من الوثائق تغطي الفترة من1686

إلى 1835، وقد قمنا بتصوير معظم الأرشيف المتعلق بمراسلات القناصل الفرنسيين بصفتهم مبعوثين الى ايالة الجزائر المحفوظ في أرشيف ما وراء البحار بمدينة اكس ، وقد تجاوز عدد الوثائق التي أصبحت في حوزتنا أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف وثيقة ، بينما اكتفينا بتصوير مئات المراسلات كنماذج من سجلات مراسلات قناصل فرنسا في مدينة الجزائر المحفوظة في الأرشيف الوطني الفرنسي في العاصمة باريس. كما لاحظنا أيضا تنوعا كبيرا في الموضوعات التي تطرحها الوثائق، ناهيك عن تعدد اللغات التي كانت مكتوبة بها. وقد تضمنت مراسلات قنصلية بالفرنسية والإنجليزية والعربية والإسبانية والإيطالية والعثمانية والعبرية واللغة الافرنجية وقد اعتمدنا على مدونة ضمت ما يناهز أحد عشر ألف وثيقة يمكن تصنيفها حسب الموضوعات التي تتناولها إلى ما يلي:

1. صحيفة الجزائر Le journal d'Alger :

تعد بمثابة تسجيلات يومية صادرة عن القنصل الفرنسي يصف من خلالها جميع المستجدات المهمة التي تحدث في ايالة الجزائر، بدءا بحالة الطقس ودرجة الحرارة وكل ما يتعلق بجميع تحركات الدايات داخل قصورهم، والسلطة الحاكمة عموما والعلاقات الخارجية لإيالة الجزائر، وأخبار السكان وحركة ميناء مدينة الجزائر (التوريد والتصدير) ، وإبحار ورسو المراكب والسفن التجارية و كذا الاسطول البحري العسكري على حد السواء، وعمليات القرصنة والمناخ وغيرها. (Touili,2001,p. 9) فهي ذلك المصدر المشبع بالتفاصيل التي تؤكد الحضور اليومي والمتواصل للقنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر والذي يمكن من خلاله الاطلاع على أوضاع إيالة الجزائر واستخلاص أدق التفاصيل كالـــــعملات والمكاييل الجاري بها العمل وتعاريف الجمارك وأنواع البضائع المتاجر بها، وحالة التجارة الخارجية . (B1, 140 registre 26 (1782-1783, F311-351)

2. : تقارير سرية حول التجارة وأوضاعها.

وهذا ما يشير إليه تقرير حول الوضع العام للتجارة في إيالة الجزائر يعود لتاريخ 28 أوت من سنة 1731، حيث يصف وضع التجارة الخارجية للإيالة بكونه منهارة منذ أربع سنوات بسبب الداي الذي كان يحتكر شراء كل والقمح والشعير والحمص والزيت الشمع والصوف وكل من يريد المتاجرة في هذه المواد يتوجب عليه إعادة شرائها من الداي شخصيا وبثمن يكون عادة أكثر من السعر العادي بنسبة 50% إلى 60% وهذا ما أجبر اليهود خاصة على إيقاف التصدير بصفة تكاد تكون كلية ،واضطروا إلى استيراد هذه المواد بأقل سعر من إنجلترا وهولندا والدنمارك وإعادة تسويقها في فرنسا .('Correspondance des Consuls, série A^1, liasse,2 janvier 1697)

3. تقارير حول الاسرى والأسرى: .

وتعد هذه التقارير الأكثر تداولا في نصوص المراسلات، و قد تفاجأنا ونحن نعمل على الوثائق الخاصة بالفداء من خلال مراسلات القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1686-1830) بأن كل الوثائق تســــــتعمل كلمـــــات تـــدل عـــلى العبودية أو الاســـتعبـــــاد في اللغة الفرنسية :esclaves ; esclave . Esclavage ، ('Correspondance des Consuls, série A^1, liasse,2 janvier 1697)
('Correspondance série A^1, liasse9, janvier 1782) , بينما نقرأ في الوثائق المكتوبة باللغة الإيطالية Schiavi: (عبيد) وschiavo (عبد) .('Correspondance série A^1, liasse2, janvier 1796') , ولم تستعمل كلمة

"captif" إلا مرة واحدة في وثيقة صادرة عن إحدى الجهات الدينية من مدينة مارسيليا1. إذن ومن خلال هذه الوثائق نلاحظ استعمالا متكررا ومؤكدا لكلمة "عبد" في مختلف اللغات التي كتبت به المراسلات (schiavo, slave،esclave). وهذا ما جعلنا نتساءل لماذا لم تستعمل كلمة اسير (captif) في شهادات شرائهم وكذلك في عقود استبدالهم بأسرى آخرين من الأتراك العثمانيين أو أهالي إيالة الجزائر ؟

;حسب السياق العام للوثائق المنظورة نلاحظ أن استعمالا منتظما ومتكررا لمصطلح عبد (esclave)بدل أسير، بسبب أن المصطلح يوحي بصفة مباشرة بأن هؤلاء الاسرى عبيد لدى الاخر وهو غير المسيحي، وهذا يعني نوع من العبودية الدينية Faith slavery. (Robert, *Holy War and Human Bondage: Tales of Christian-Muslim Slavery in the Early-Modern Mediterranean* (Praeger Series on the Early Modern World , http://www. brismes. ac. uk/nmes/wp-content/uploads/2012/12/NMES2012Re) والتركيز على معنى العبودية الدينية يساعد على استنهاض همم المسيحيين الأوروبيين لأجل تحرير عبيدهم من رق المسلمين. ولكن ورغم هذا التفسير ننوه بأن مصطلحي "عبد" و "أسير" مازالا يتطلبان عملا يندرج في اطار منهجي دقيق يوضح سياق استعمال كل منهما في الوثائق التي ترجع الى العهد العثماني عموما والفرق بينهما .

1.3 شهادات شراء العبيد (Certificat d'achat d'esclave) (Correspondance des Consuls de France à Alger, série A[1], liasse,11 septembre 1697) وقد مكنتنا هذه النوعية من الوثائق من تتبع الطريقة التي يتم وفقها تحرير الأسير بكل تفاصيلها وجزئياتها، حيث مرت بعدة وساطات تضمنت أطراف هي :

1.1.3الجهة التي يهمها تحريره وعودته، وهذا الطرف هو الذي سيأخذ على عاتقه كل المصاريف الفعلية التي تستجوبها الفدية، أي أنه المبادر الأول للافتداء وهو صاحب المال، ويمكن أن تكون مؤسسة دينية تعنى بتحرير وافتداء الاسرى أو العائلة هي التي طلبت الفداء.

2.1.3طرف ثان، وتكمن مهمته في الوساطة بين الطرف الأول، وطرف لاحق يتكفل بالاتصال بمالك الأسير سواء أكان من أحد الخواص أو التجار ورجال الأعمال أو تابعا لمؤسسة ما (حكومة البايلك مثلا).

3.1.3مالك الأسير ولا تذكر الوثيقة اسم هذا الأخير أو تفاصيل عنه، ولا ندري هل كان هذا بطلب منه أو أن ذكر اسمه لم يكن من المعطيات المهمة التي يتوجب وجودها ضمن تفاصيل عقد الشراء.

وحسب ما تكشفه مراسلات القناصل الفرنسيين كانت عملية شراء الاسرى تتم وتوثق بحضور القنصل الفرنسي وشهود. وكان العقد يتضمن المصاريف التي تم إنفاقها على الأسير. ويحيلنا تتبع مراحل التحرير الى نتيجة مفادها ان انحراف عملية افتداء الأسير عن منطقها الأساسي المتمثل في الفدية بالمفهوم الديني والأخلاقي أو الإنساني إلى عملية ربحية تجارية صرفه، يتحدد فيها مصير الانسان البضاعة (الأسير) عبر عملية سمسرة، وهذه العملية طوعها النسق التجاري الدولي المتوجه نحو اقتصاد السوق والرأسمالية التجارية، وتأقلم معه سماسرة أسرى القرصنة بمن فيهم التجار اليهود في كل الفضاءات المتوسطية.

2.3 بيان التكاليف والمصاريف الخاصة بعبيد البايلك (Note du cout et frais de 254 esclaves du beylik) (AE. B/1/142/registre 28/F° 41.)

[1]-Correspondance des Consuls de France à Alger, série A[1], liasse,11 septembre 1697.

3.3 قوائم فداء العبيد المتواجدين في مدينة الجزائر (A. E. B/1/142/28/F°54-65)
(Liste De Rachat des français esclaves à Alger provenant d'Oran)

4. بيانات بضائع التجار:

تدخل ضمن وثائق الموانئ وتحمل تفاصيل مهمة تمثلت فيما يلي:
تاريخ البيان
ومكان كتباته
إسم السفينة،
إسم قائد السفينة،
مكان انطلاق السفينة ووجهتها،
وأسماء التجار ورجال الأعمال أصحاب البضائع،
نوع الحمولة
وزن الحمولة
القيمة النقدية للحمولة.

وهذه المعطيات الدقيقة هي التي يمكن من خلالها رصد حركة ميناء مدينة الجزائر خلال العهد العثماني وخاصة خلال القرنين السابع عشر و الثامن عشر ، وتحديد نوعية البضائع التي كان يتاجر فيها ونوعها وجنسية رجال الاعمال والتجار و العملات المتداولة آنذاك والاوزان والمكاييل وغيرها من المعطيات الدقيقة جدا.
(Correspondance des Consuls de France à Alger, série A[1] 2 octobre 1772)

5. عقود كراء السفن:

عقود كراء السفن نوع من العقود التي جرى توثيقها في القنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر من طرف التجار ورجال الأعمال ومالكي السفن الناقلة. وتكشف لنا مراسلات القناصل في إيالة الجزائر عن مجموعة كبيرة من هذه العقود التي تؤكد اتجاه التجار ورجال الأعمال في ايالة الجزائر إلى استئجار سفن تجارية من جنسيات متعددة. ولم يكن استئجار السفن هو الحل الوحيد لإشكالية عدم امتلاك الإيالة لأسطول تجاري بحري بل اتجهوا أيضا إلى شراء سفن وضعوها لخدمتهم في توصيل مختلف البضائع.

وعملية كراء السفن هي عبارة تجارية معقدة، تتم بين طرفين هما: أصحاب السفن من الأوروبيين ممثلين في قائد السفينة Capitaine والتجار ورجال الاعمال من جهة أخرى، وكان كل من الطرفين يعرف جيدا ما ينتظره من الطرف الاخر وفق عقد واضح وصريح البنود. كما كانت تلك العقود تسجل في مقر القنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر. وتعد هذه النوعية من الوثائق ذات قيمة عالية لأنها تمدنا بمعطيات اقتصادية حول هذا النوع من العمليات التي تتعلق بالبحرية التجارية. والقراءة المتأنية لها تعطينا فكرة حول الطريقة الرسمية التي صيغت وفقها، فقد صيغت وفق قالب خاص يتكرر نمطه في كل العقود المنظورة
(Correspondance, série A, liasse 94, 8 Aout 1785)

ولنعطي مثالا واضحا عن هذه العقود سنقوم باستعراض الإشارات الأساسية التي حملتها العقود :

- تاريخ ومكان العقد.
- اسم قائد السفينة ومكان اقامته.
- نوع السفينة واسمها.
- اسم المستأجر ومكان اقامته، ديانته، ووظيفته.
- وجهة السفينة.
- حمولة السفينة (لاحظنا أن هذا العنصر يمكن أن يسقط عمدا أو سهوا من بعض العقود).
- مدة الرسو في الميناء لتحميل أو تفريغ البضائع وكذا مقدار الوقت المسموح به .

وهو ما يطلق عليه (Estarie) *Décret relatif à la marine marchande, un rêve de la marine marchande, publie sous le* patronage du sous secrétariat d'état de la marine marchande, N°. 35, Année 1918, p. 289

- انقضاء مهلة رسو السفينة لإتمام عمليات التحميل أو التفريغ وكذلك الغرامة على التأخير عن هذه المهلة. ، Correspondance des Consuls de France à Alger, série a, liasse 94 ; 8 aout 1785
- وهو ما يطلق عليه (Surestarie). Desjardins, *Traité de Droit commercial maritime. Traité du connaissement, Pedone-Lauriel*, Paris (1878-1890), tome8, p-p. 204-205
- وتمنح مدة إضافية تبلغ ثمانية أيام في بعض الحالات قبل أن يستوجب الأمر التغريم .ويدفع المستأجر ما قدره بياستر واحد عن كل يوم تأخير بعد انقضاء المدة الإضافية، و يكون الدفع يكون يوميا، غير مؤجلا.
- ثمن الأجرة، مكان تسلمها، ونوعية النقود.
- الكفيل التجاري.
- إمضاء العقد وظهور توقيعات كل الأطراف.

وإضافة إلى هذا النقاط الأساسية التي تكررت في كل العقود التي مرت بنا، تندرج ضمن بنود العقد شروط أخرى هي: Correspondance، série A, liasse 94,8 Aout 1785).

- في حالة حجز السفينة في الحجر الصحي فالمستأجر مجبر على دفع الغرامة والتكاليف الخاصة بالحجر الصحي وكذا في حالة عدم احترام مدة الرسو أو مدة شحن أو تفريغ البضائع.
- يحق للمستأجر شحن وتفريغ ما يشاء من البضائع، وقبول من يشاء من الركاب على متن السفينة المستأجرة حتى وجوب وقت الإقلاع ولا يحق لقائد السفينة أو لمالكها التدخل في هذا.
- يتوجب على المستأجر دفع رسوم الدخول والرسو في الميناء فور الوصول إلية،كما يتوجب على قائد السفينة الامتثال للقواعد الصحية الخاصة بميناء الرسو وإن حدث وأخل بإحدى هذه القواعد فإنه يتحمل وحده دفع ضرائب تفرض عليه كعقاب على مخالفة القوانين السارية في ذلك المكان.

- التأكيد على تثبيت وقبول الشروط السالفة الذكر وضرورة احترامها من الطرفين .

ومن خلال ما تضمنته وثائق القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر من عقود لكراء السفن استطعنا إحصاء خمس وثلاثين عقد كراء كان من ضمنها ثلاثة عقود تتعلق برجال الأعمال اليهود

6. عقود شراء وبيع السفن:

وهي العقود التي جرى بموجبها توثيق نقل ملكية السفن من أحد الأطراف إلى التجار أو رجال الأعمال من يهود ومسيحيين ومسلمين في القنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر. فإضافة إلى استعمال التجار ورجال في تجارتهم البحرية السفن المستأجرة، استعملوا أيضا سفنا كانوا قد اشتروها وصارت ضمن ملكياتهم الخاصة، وتمدنا محاضر الاحتجاجات والمنازعات التي سجلت في القنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر بالعديد من المعطيات حول حالات شراء التجار ورجال الأعمال لسفن بغرض استعمالها في النقل البحري. ففي محضر احتجاج سجل من طرف السيد رفائيل ياكوب بوشارة بتاريخ 27جويلية من العام 1735،

, liasse 26,27 Juillet 1753 . Correspondance des Consuls de France à Alger, série A[1]

نقرأ مايلي :

"في السابع والعشرين من جويلية العام 1753، وبحضورنا نحن جان أمنسي Jean Amencyمستشار قنصلية فرنسا في مدينة الجزائر، نشهد بأن السيد رفائيل ياكوب بوشارة Raphael Jacob Bouchara رجل أعمال يهودي من هذه المدينة، قدم احتجاجا بصفته مالكا لنصف الباركو Barque المسمى La victore ،الذي يحمل الجنسية القطالنية، والذي تم الاستيلاء عليه وأسره بما فيه من مختلف البضائع التي كانت ملكا لرفائيل ياكوب بوشارة، وتجار يهود اخرين، قبيل سواحل مدينة الجزائر بتاريخ 23 جويلية المنصرم، وقد أظهر السيد رفائيل إبراهام بوشارة امام السلطات القنصليةعقد ملكية الباركو الذي اشتراه مناصفة مع الداي علي باشا داي الجزائر بعد أن تم بيعه كغنيمة ة قرصنة وقد تم توثيقه في القنصلية. "

Correspondance des Consuls de France à Alger, série A [1]liasse 26,27 Juillet 1753

ومن خلال نص الاحتجاج السابق الذكر يمكن أن نلاحظ عمل التجار ورجال الأعمال اعلى شراء السفن التي تدخل ميناء مدينة الجزائر كغنائم قرصنة لاستعمالها في نقل وتصريف بضائعهم. والمفارقة التي تذكرها وثيقة الاحتجاج أن الباركو كانت ملكيته مناصفة بين رجل الأعمال اليهودي وداي الجزائر آنذاك علي باشا وهذا دليل على العلاقات التجارية الوطيدة بين الداي آنذاك ورجال الاعمال اليهود.

ومن خلال الوثائق المنظورة نستنتج بأن شراء السفن التي كانت من غنائم القرصنة كان دارجا حسب ما جاء في وثيقة أخرى تدخل ضمن عقود شراء وملكية السفن التي هي من عائدات القرصنة، وتحديدا عقد اخر يعود تاريخ إبرامه إلى الخامس والعشرين من شهر جوان لسنة 1796، حيث بيعت السفينة الإنجليزية The Brotherو قد كانت إحدى عائدات غنائم القرصنة، وقد تم بيعها بما فيها من بضائع لرجل الأعمال اليهودي القاطن في مدينة الجزائر نفطالي بوجناحNeftaly Busnac ، وتم البيع مقابل مبلغ قدر ب 2500 بياستر إسباني قوي.

Correspondance des Consuls de France à Alger, série A[1], liasse 105,25 Juin 1796.

7. **تصاريح الإبحار Autorisation de circulation**: هي وثيقة تمنح للسفن قصد السماح لها بالإبحار من ميناء مدينة الجزائر تحت إشراف السلطات في الإيالة. وتتناول توصيفا مفصلا للبضائع ووزنها وحالتها وحالة التغليف تفاصيل حول اسم السفينة واسم قائد السفينة وأسماء الركاب وقيمة السلع الموجودة على متنها.
8. **وثائق الدعاوى القضائية والمنازعات التجارية**: وتتعلق بالمنازعات التي قد تنشأ في سياق النشاط التجاري. وتكشف الوثائق أنه لتسوية المنازعات التجارية، ثمة نظامان يمكن استخدمهما:

1.8 النظام القضائي: هو مجموع المؤسسات التي تتمثل مهمتها في تطبيق القانون ومعاقبة عدم الامتثال. وقد أوكلت هذه المهمة للمحكمة القنصلية الفرنسية في أغلب الأحيان وللمحاكم الشرعية في حالات يكون فيها النزاع بين التجار ورجال الأعمال من أهل الذمة (مسيحيين ويهود إفرنج) والمسلمين. وعهدت سلطة إصدار الأحكام إلى القضاة. وفي المجال التجاري، لاحظنا أن النظام القضائي يتكون من مؤسستين هما:

1.1.8المحكمة التجارية :هي محكمة يقتصر مجال اختصاصاتها على الأحكام في المنازعات التي تنشأ بين التجار وكذلك المنازعات المتعلقة بالأعمال التجارية.

1.2.8الغرفة التجارية: بمارسيليا: تعتبر المحكمة العليا وهي أعلى محكمة في التسلسل الهرمي للسلطة القضائية وتعتبر الملاذ الأخير في القضايا التي صدرت بشأنها أحكام من قبل المحاكم التجارية.

2.8 النظام التجاري المهني: وهو نظام يعمل بالتوازي مع النظام القضائي التقليدي. ويتعلق الأمر بتجار مختصين في تسوية المنازعات التجارية. ويوفر هذا النظام له ميزة المرونة والسرعة وحل النزاعات بالتفاوض وبشكل مُرضي لكلا الطرفين.ويعتمد على ما يلي:

- المفاوضات المباشرة :المفاوضة المباشرة هي نوع من أنواع تسوية المنازعات يسمح للطرفين المتنازعين بمناقشة التدابير التي يمكنهما اتخاذها لتدبير نزاعهما وحله في نهاية المطاف وتتم تحت إشراف القنصل الفرنسي شخصيا أو أحد مستشاريه.
- الوساطة :الوساطة هو شكل من أشكال حل النزاعات ينطوي على تدخل طرف ثالث لإيجاد حل للنزاع. يجب أن يتحلى هذا الشخص بالموضوعية والحياد وأن يحظى بثقة الطرفين في النزاع وتثبت الوثائق أن هذا الطرف غالبا ما يكون من رجال الأعمال المرموقين في مدينة الجزائر.
- التحكيم :و يعني اللجوء إلى محكم مكلف بالفصل في النزاعات المقدمة إليها من قبل الطرفين.

- **الخبرة :وهي اللجوء إلى خبير من التجار ورجال الأعمال ليقدم رأيه خلال البث في قضية معينة. ويتم اللجوء إلى الخبير غالبا للاستفادة من معرفته في الموضوع المعروض عليه**

9. **عقود التأمينات**: لا شك أن للنقل البحري أهمية كبرى في التجارة الخارجية لإيالة الجزائر، والعالم المتوسطي عموما. فهو يعد أساس تطويرها من خلال تأمينه لحركية البضائع، ورؤوس الأموال. ولكن هذه الحركية يصاحبها العديد من المشاكل التي يمكن أن تنشأ بين الناقل (صاحب السفينة) والتاجر. وذلك بالنظر إلى المراحل التي تقطعها البضائع بدءا بالالتزامات الملقاة على عاتق صاحب السفينة من التزامه بشحن البضاعة، ورصها داخل السفينة إلى التزامه بنقلها للمكان المتفق عليه، وتفريغها على رصيف ميناء الوصول، انتهاء بتسليمها إلى من أرسلت إليه. وبتسليمها تنتهي مسؤولية من يمكن أن نسميه بلغة العصر الحالي (الناقل البحري).Jules Valery . , Op. cit. p. 14 وبالنظر لطول الرحلات البحرية التي كانت تقطعها البضائع التي يتعاطى بها التجار ورجال الأعمال من وإلى إيالة الجزائر، فإنه من الطبيعي أن تحدث مفاجآت، وهزات، وحوادث خلال مسار الرحلة، وفي هذا النطاق تبرز أهمية التأمينات البحرية ودورها. وتبرز أيضا من خلالها مسؤولية الناقل البحري أي مساءلته عن الأضرار الحاصلة للبضاعة وهي في عهدته طيلة مسار الرحلة. ولهذا حاول التجار وأصحاب السفن على حد السواء التقليل من أخطار الرحلات البحرية. ومن أجل ذلك لجأوا إلى طرق متعددة، وضمن هذا السياق ظهرت، وتطورت عقود التأمينات الضمنية، والمنفصلة في حوض المتوسط خلال الفترة الحديثة. **وهذه العقود هي التي أبرمت بين التجار ورجال الأعمال وجهات مؤمنة تلتزم بموجبه بضمان الضرر الناتج عن تحقق حادث بحري أو أي خسارة قد تنشأ عن الرحلة البحرية عموما، أو الأعمال المرتبطة بها كعمليات نقل البضاعة إلى السفينة وتفريغها**. وتنقل لنا وثائق القناصل الفرنسيين في مدينة الجزائر عدة أمثلة حول هذا النوع من التأمين البحري فبتاريخ 26 جوان 1699 قدم السيد صامويل إنريكاز Samuel Henriqueالذي تعرف عنه الوثيقة بأنه رجل أعمال من مدينة الجزائر شكوى ضد قائد الطارطان المسماة Sainte-Marie madeleine Bonna Ventura

Correspondance des Consuls de France à Alger, A[1], liasse,26 juin 1699

السيد أباي Abeille . الشكوى المقدمة وحسب ما تشير إليه الوثيقة كانت بسبب" عوارية " . ويقصد بالعوارية كل خسارة يتسبب بها ضرر في البضائع المنقولة بحرا.Jules Valery Op. Cit, p -p. 8-9. و قد طالب التاجر صامويل إنريكاز في نص شكواه بتعين خبراء من طرف القنصلية الفرسية في مدينة الجزائر لمعاينة حالة البضاعة. وبالفعل تمت المعاينة من طرف السيدان فليبار Filibert وأرنو Arnaud

لبضاعة المشتكي. وأسفر نص محضر المعاينة عن إقرار للعوارية ،و توصية بالتعويض لصالح صامويل إنريكاز عن الضرر الذي تعرضت له صناديق تحتوي على ثمانية وأربعون قارورة زجاجية مستوردة من جنوة تعرضت كلها للكسر قارورة من زجاج وجدت مكسورة. الخبيران قدما محضر المعاينة لمستشار القنصل الفرنسي لأجل مطالبة قائد السفينة السيد أباي بأداء ما عليه اتجاه صامويل إنريكاز.

, liasse, 26 juin 1699[1]Correspondance des Consuls de France à Alger, A

10. الكمبيالات :

كان مرور أوروبا إلى اقتصاد نقدي كبديل عن اقتصاد المقايضة، ضرورة ملحة، فالنقود لا تخرج إلى الوجود إلا إذا كان المجتمع المالي بحاجة لها فرناند برودل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (الجزء الثاني) التبادل التجاري وعملياته، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص 601.

. وكذلك لابد أن يكون هذا المجتمع قادرا على تحمل تكاليفها وتعقيداتها. وما اتصاف النقود بخفة الحركة والتعقيد إلا انعكاس لما يتصف به الاقتصاد عموما. المرجع نفسه، ص. 601.**ومن هنا ظهرت نوعيات من النقود ومن النظم النقدية متعددة . ولوقت قريب من الفترة الحديثة كما يؤكد jacques Savary كانت المقايضة هي القاعدة ثم جدت إشكالات جعلت الاقتصاد آنذاك يسير إلى مرحلة أخرى، هي مرحلة استعمال النقود كتعميم، ولكن نفسها هذه النقود كان يعتريها النقص والعجز. ولم تستطع الوفاء بالتزاماتها وهذا ما جعل المجتمع يتجه إلى ما عرف بالنقود الورقيةpapier monnaie .**

Jacques Savary, *Le parfait négociant ou instruction générale pour ce qui regarde le commerce de toute sorte de marchandises, tant de France que des pays étrangers*, Ed. L. Billaine,Paris,1675,p 121.

فرناند برودل، مرجع سابق، ص. 601

ومن خلال هذا النمط الجديد من المعاملات المركنتيلية نشأ قطاع جديد هو قطاع البنوك. فقد نشأ عندما بدأت النقود تنفصل عن البضائع.

Fernand Braudel, *la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Armand colin, Paris,1982,Tome. I, p . 462.

وظهرت الكمبيالة2 أو السفتجة3 ،أو ما يعرف بـ La lettre de charge **بالفرنسية**

---

[2]- تستعمل بمعنى السفتجة، وسنتبنى في نصنا مصطلح الكمبيالة.

[3]- السفتجة: في الأصل كلمة فارسية معربة، وفي الاصطلاح هي عبارة عن رقع أو كتاب أو صك يكتبه الشخص لنائبه أو مدينه في بلد اخر يلزمه فيه بدفع مبلغ من المال لشخص أقرضه مثله، وسميت سفتجة والتي معناها في الفارسية الشيء المحكم لما فيها من احكام الامر وتوثيقه وتجنب العناء والخطر. ينظر: أبو بكر محمد بن عبد الله العربي المعافري، المسالك في شرح الموطأ مالك، دار الغرب الإسلامي، المجلد السادس، ط1. 2007. ، ص. 202.

polliza di أو،Correspondance des Consuls de France à Alger, A^I, liasse25,3 Aout 1713
cambio بالإيطالية، Correspondance des Consuls de France à Alger, A^I, liasse39,28 Aout 1730.
أو
primera di cambio Correspondance des Consuls de France à Alger, A^I, liasse18,3 Aout 1706.

وتذهب بعض المصادر إلى أن السفتجة أو الكمبيالة هي ابتداع يهودي بامتياز.
M. jaques du puy, *L'art des lettres de charge, suivant l'usage des plus célèbres places de l'Europe,* Ed. François T'serstevens, Bruxelles, 1706, p6

ولكن ما هي ماهية هذه الممارسة النقدية المستجدة والتي عمل بها اليهود في إيالة الجزائر خلال العهد العثماني وكيف طبعوها؟

ويعرفها jacques savary في كتابه الذي طبع سنة 1675الموسوم ب «Le parfait négociant»، الذي يعد قانونا عمليا يخص التجار بانها: عقد محرر وفق شكل متفق عليه مسبقا، يأمر بموجبه شخص يطلق عليه اسم الساحب، شخصا اخر هو :"المسحوب عليه" بان يدفع في مكان محدد مبلغا نقديا في تاريخ معين أو بمجرد الاطلاع، لأمر شخص ثالث اسمه المستفيد. Jacques Savary, op. cit. , p 123 ويرى أيضا بأن معنى مصطلح La lettre de change يمكن أن يفهم بسهولة منه الفعل Changer لأنه يعني تبديل شيء ما. والمقصود هنا تحديدا هو تبديل النقود، أو المعنى الذي عرف لاحقا وهو الصرافة لأن التاجر يعطي مالا ليتقاضاه تاجر اخر، وفي بلد اخر بعملة ذلك البلد .Ibid, p. 123

وتعرف الكمبيالة أيضا بأنها تنازل لطرف ثالث. ويمكن تمثيله أيضا بما يلي: أ ،ب ،ج ،د ،أربعة تجار في مدينتي الجزائر وليفورنو.

السيد "أ" من مدينة الجزائر يجب ان يدفع 1000 جنيه توري للسيد "د" في مدينة " ليفورنو" ،والسيد "د" من ليفورنو مدين بنفس القيمة إلى السيد "ب" من الجزائر. نتساءل كيف تتم العملية بين الأقطاب الأربعة المذكورين أ، ب، ج، د.

العملية تتم بأن يعطي السيد "أ" من مدينة الجزائر إلى السيد "ب" 1000جنيه توري، مقابل الكمبيالة، التي سيقوم هذا الأخير بسحبها على من هو مدينDébiteur السيد "ج" لصالح السيد"د" الدائنLe créancier للسيد "أ".

السندات الإذنية: وتدخل أيضا ضمن مسمى النقود الورقية هو عبارة عن صك محرر وفقا لبيانات محددة، يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ نقدي لأمر شخص ما يسمى المستفيد. ويتم الدفع بمجرد الاطلاع عليه، أو بعد مدة محددة من الاطلاع عليه، أو في تاريخ معين يشار إليه صراحة. وكان التجار ورجال الأعمال في الجزائر إلى جانب تداولهم للكمبيالة في معاملاتهم النقدية. والسند Le billet à ordreالعثمانية يتداولون السند الاذني الاذني هو عبارة عن صك محرر وفقا لبيانات محددة، يتضمن تعهدا من محرره بدفع مبلغ نقدي لأمر شخص ما يسمى المستفيد. ويتم الدفع بمجرد الاطلاع عليه، أو بعد مدة محددة من الاطلاع عليه، أو في تاريخ معين يشار إليه صراحة. Charles Dupont, Juoromanum : *De Usucapionibus et longi temporis*

posseodionibus ". - Code civil : Titre préliminaire, livre Ier, art. 1 à 23. - Code de procédure : Livre II, titre 10. - Code de commerce : Libre Ier, articles 160 à 189.], sans maison d'édition, 1835,p. 12.

وتعطينا وثائق القنصلية الفرنسية في مدينة الجزائر مثالا عن هذا النوع من المعاملات النقدية وهو السند الاذني الذي سجل أمام المصالح المخولة في القنصلية الفرنسية بتاريخ 15 من نوفمبر سنة 1737 .وقد وصل إلينا من خلال إحدى الشكاوى، حيث تنقل لنا الوثيقة المؤرخة في 30 أفريل من السنة 1738 احتجاجا قدم من طرف السيد طوماس ناتوار Tomas Natoire ضد السيد نفطالي بوجناح Naftaly busnac المستقر في مدينة الجزائر بسبب عدم ايفائه لسند إذني رغم وجوب الأجل الخاص به.

ويمكن القول أن هذا الرصيد يمثل خليطا من الوثائق المتنوعة التي تمدنا بمعطيات يمكن إعتمادها لكتابة تاريخ الجزائر الاقتصادي خلال العهد العثماني بصفة عامة

بيبلوغرافيا :

- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A1, liasse,2 janvier 1796.
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A^1, liasse,11 septembre 1697
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A^1, liasse, 1782.
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A1, liasse,2 janvier 1796.
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A, liasse 26,27 Juillet 1753
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A^1, liasse 105,25 Juin 1796.
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série a, liasse 94 ; 8 aout 1785
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, A^1, liasse,26 juin 1699
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, A^1, liasse,26 juin 1699
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, Aix en Provence, série A, liasse 94,8 Aout 1785.
- ✓
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série a, liasse 94 ; 8 aout 1785
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série a, liasse 26 juin 1699
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, série A^1, liasse 26,27 Juillet 1753.
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, A^I, liasse25,3 Aout 1713
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, A^I, liasse39,28 Aout 1730.
- ✓ Correspondance des Consuls de France à Alger, A^I, liasse18,3 Aout 1706.
- ✓ AE. B/1/142/registre 28/F° 41
- ✓ A. E. B/1/142/28/F°54-65.

Jacques Savary, *Le parfait négociant ou instruction générale pour ce qui regarde le commerce de toute sorte de marchandises, tant de France que des pays étrangers*, Ed. L. Billaine,Paris,1675,p 121.

Fernand Braudel, *la méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Armand colin, Paris,1982,Tome. I, p . 462.

M. jaques du puy, *L'art des lettres de charge, suivant l'usage des plus célèbres places de l'Europe,* Ed. François T'serstevens, Bruxelles, 1706, p6

Arthur Desjardins, *Traité de Droit commercial maritime. Traité du connaissement, Pedone-Lauriel*, Paris (1878-1890), tome8, p-p. 204-205.

Charles Dupont, Juoromanum : *De Usucapionibus et longi temporis posseodionibus ". - Code civil : Titre préliminaire, livre Ier, art. 1 à 23. - Code de procédure : Livre II, titre 10. - Code de commerce : Libre Ier, articles 160 à 189.],* sans maison d'édition, 1835,p. 12.
Boulanger, P. (2006). Les appointements des consuls de France à Alger au xviiie siècle. In J. Ulbert & G. Le Bouëdec (éds.), *La fonction consulaire à l'époque moderne* (1-). Presses universitaires de Rennes. https://doi.org/10.4000/books.pur.7771

Mohamed Touili, *Correspondance des consuls De France à Alger 1642-1792, Inventaire analytique des articles A. E B[1] à 145 , Centre des Archives nationales* , Paris, 2001. p XII .

Davis Robert, *Holy War and Human Bondage: Tales of Christian-Muslim Slavery in the Early-Modern Mediterranean* (Praeger Series on the Early Modern World) http://www. brismes. ac. uk/nmes/wp-content/uploads/2012/12/NMES2012Re

Mohammed Affaires étrangères. Correspondance reçue du consulat d'Alger (1642-1792) rancearchives.gouv.fr/f

فرناند برودل، الحضارة المادية والاقتصاد والرأسمالية من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر (الجزء الثاني) التبادل التجاري وعملياته، ترجمة مصطفى ماهر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2013، ص 601.

Op. cit. p. 14 .Jules Valery

ملحق رقم (1):

بيان بضائع التجار بتاريخ 2 أكتوبر 1772

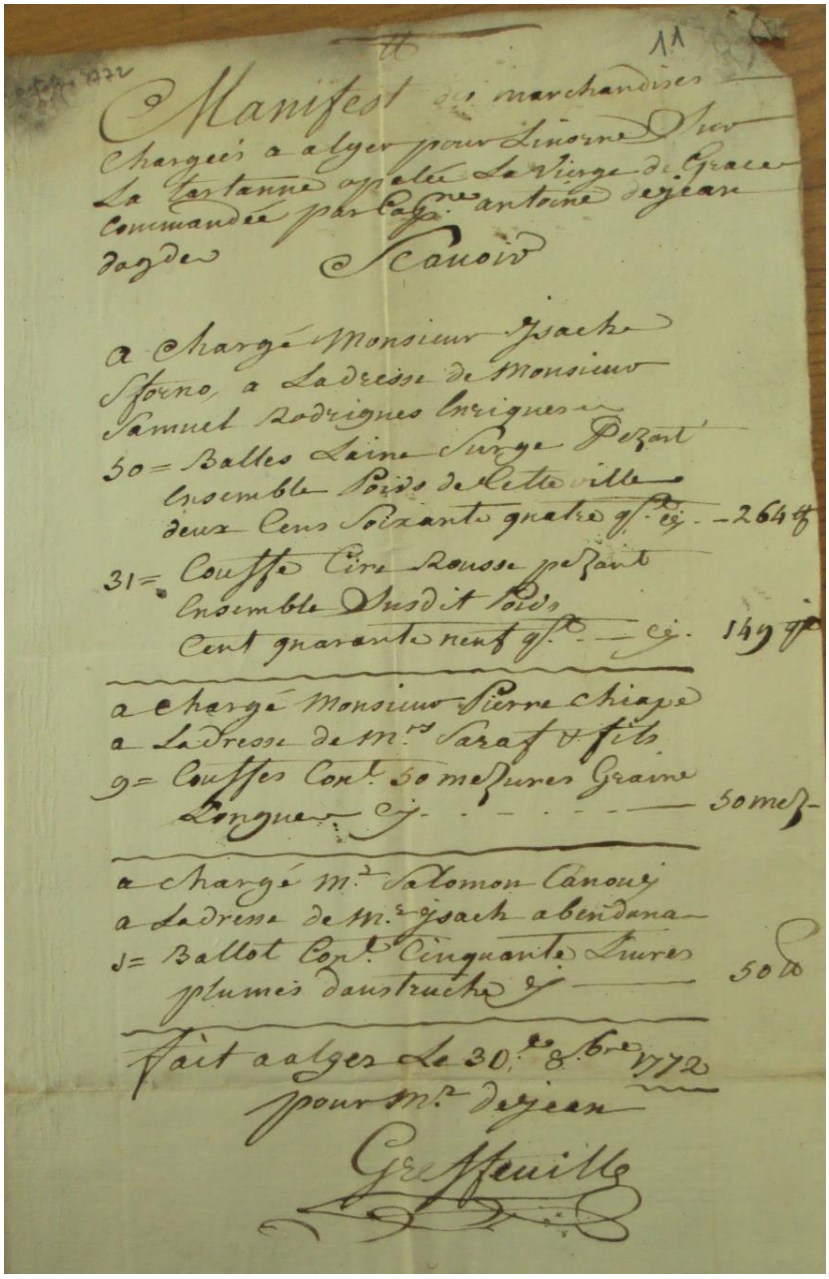

Manifest des marchandises
Chargées a alger pour Livorne Sur
La Tartanne ogalet La Vierge de Grace
Commandée par Cap.ne Antoine Dejean
Dazdes Canoui

a Chargé Monsieur Jsaeche
Sforno a Ladresse de Monsieur
Samuel Rodrigues Enriques
50= Balles Laine Surge Pezant
Ensemble Poids de Cette ille
deux Cens Soixante quatre q.x Cj. -264 q.x
31= Coeffes Cire Rousse pezant
Ensemble Susdit Poids
Cent quarante neuf q.x Cj. 149 q.x

a chargé Monsieur Pierre Chiape
a Ladresse de M.rs Saraf & fils.
9= Coeffes Cont.t 50 mesures Graine
Longue Cj. 50 mes.x

a Chargé M.r Salomon Canoui
a Ladresse de M.r Jsaeche abendana
1= Ballot Cont.t Cinquante Livres
plumes daustruche Cj 50 lb

Fait a alger Le 30.e 8.bre 1772
pour M.r Dejean
Gr Feuille

بانية) بتاريخ 8جويلية 1699[4]
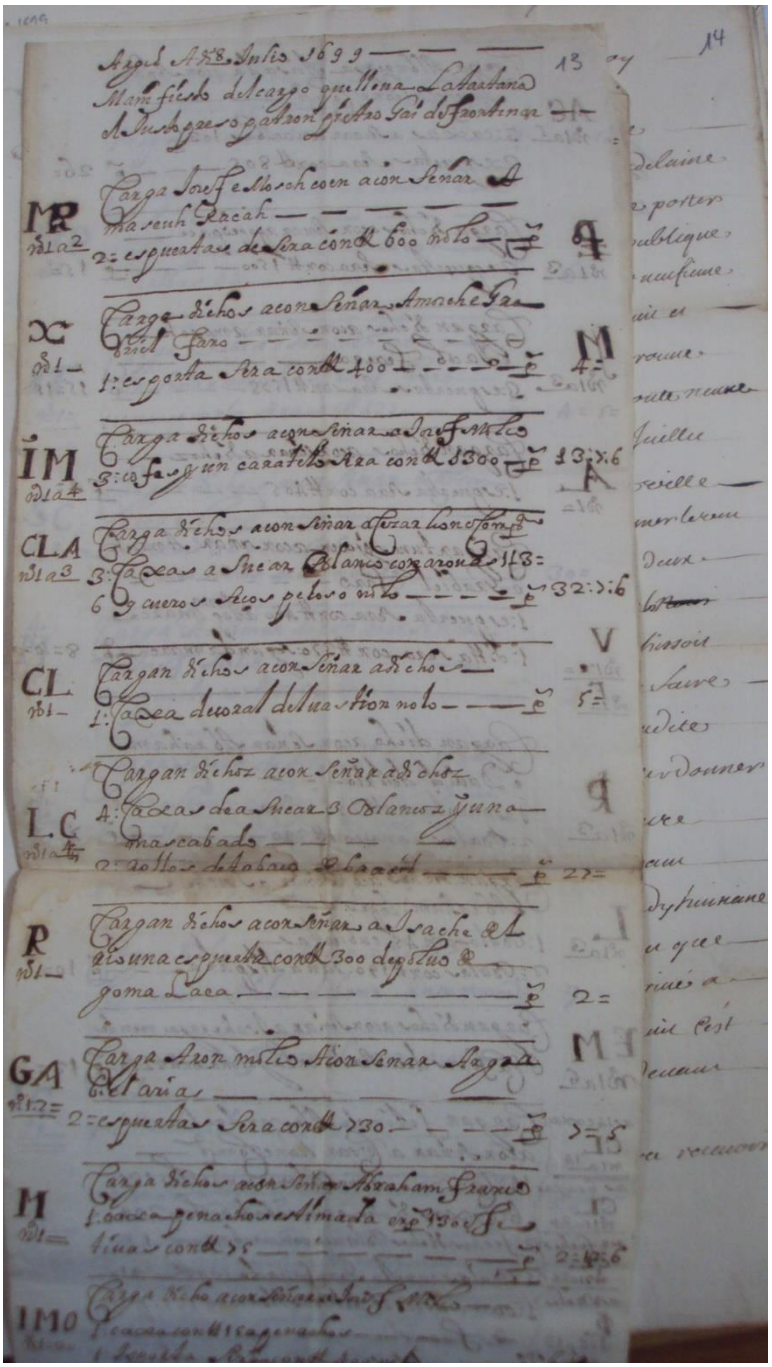
[4] Correspondance des Consuls de France à Alger, série A[1]8juillet1699